ويبدو من خلال الاجتماعات التي عقدتها هاتان اللجنتـــان مؤخرا ، والمقترحـــات والتصريحات التي جاءت على لسان اعضائها خاصة رئيس الحكومة بيغن ، ان نغمـــة التشدد الاسرائيلي في كل ما يتعلق بتفسير بنود الاتفاق حول الحكم الذاتي ، كما تم التوصل اليه في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام الاسرائيليـــة ـ المصرية ، قد عـــادت بالموقف الاسرائيلي الى نقطة انطلاقه الاصلية تقريبا ، اي الى الوقت الذي عرض فيه بيغن مشروعه للحكم الذاتي على الكنيست في اواخر سنة ١٩٧٧ · ويذكر ان اهم ما تضمنـــه مشروع بيغن آنذاك ، هو اقتراح انشاء « حكم ذاتي اداري » في الضفة الغربية وقطاع غزة (وقد سماه بيغن « اقليم غزة ») ، « من قبل سكان تلك المناطق ولصالحهم » (اي استبعاد الفلسطينيين في المهاجر) ، على اساس الغاء الحكم العسكري الاسرائيلي فـــي هذه المناطق ·· وسيقوم المجلس الاداري ، الذي سينتخبه السكان المحليون ، بالاهتمـــام بمعالجة جميع القضايا الادارية ، في مجالات التعليم والشـــؤون الدينية والمواصـــلات والبناء والاسكان والصناعة والتجارة والسياحة والزراعة والعمل والصحة والانعاش · كذلك سيكون ضمن مجال صلاحياتـــه العمـــل على اعادة تأهيـــل اللاجئيـــن والاشراف على الادارة القضائية ، وعلى قوة شرطة محلية · ويحق له اصدار الانظمة المتعلقة بسيـــر العمل في جميع تلك الدوائر والاجهزة · اما شؤون الامن والنظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فسيعهد بها الى الجيش الاسرائيلي ·

وفيما يتعلق بالجنسية ، فان مشروع بيغن يخير السكان الفلسطينيين في هذه المناطق بين الحصول على الجنسية الاردنية ـ بعد الاتفاق مع الاردن في هذا الشأن ـ او الجنسية الاسرائيلية ·

كذلك يتطرق المشروع الى الاعتراف بما يسميه الحق المتبادل في امتلاك الاراضي ، اي انه يحق لسكان اسرائيل امتلاك الاراضي والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما يحق للعرب من سكان هذه المناطق شراء الاراضي والسكن في اسرائيل ·

وفيما يتعلق بالقدس ، فانها ستبقى ـ حسب المشروع ـ عاصمة لاسرائيل ، مع ضمـــان حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم ·

وكان بيغن قد اقترح ابقاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوحة ، مع « تمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيـــادة على تلك المناطق » · كذلك اقتـــرح ان تكون مباديء مشروعه هذه قابلة لاعادة النظر بها بعد مدة خمس سنوات (٣) ·

الا ان مشروع بيغن هذا لـــم يحظ في حينه بموافقـــة تامة من جانب مصـــر والولايـــات المتحدة ، وقد دارت حوله مفاوضـــات مطولـــة ، خاصـــة في مؤتمـــر كامب ديفيد ، حين تم التوصل الى صيغة غامضة ـ سميت بأتفاق الاطار كما ذكرنا سابقا ـ وصفها دايان وزير الخارجية الاسرائيلي ، بأنها « تتحدث بصورة عامـــة جدا حـــول مبـــاديء خاصـــة بالحكم الذاتي » (٤) ، وكل طرف يحاول ان يعطيها تفسيرا مختلفا يتلاءم مع مفهومه ومنطلقاته · وعلى هذا الاساس يتوقـــع ان تكون هذه التفسيـــرات موقـــع خلاف كبير خـــلال المفاوضات المقبلة ·

وقبل التطرق الى هذه المسائل لا بدلنا من الاشارة الى التعديلات الاساسية التي ادخلت على مشروع الحكم الذاتي حسب صيغة كامب ديفيد ، بالمقارنة مع المشروع الاسرائيلي كما ذكرناه سابقا ، لندرك فيما بعد حقيقة الموقف الاسرائيلي الحالي ، والاسس التي يستنـــد